

شرح أصول الكافي

[129] الجامعة لجميع صفات الكمال، وبالواحد إلى تقديسه ذاته عن التركيب والتجزئة ذهنا وخارجا، وبالأحد إلى تنزه صفاته عن التكثير والاختلاف، وبالصمد وهو المرجع للجميع في جميع الحوائج إلى امتناع التجزئة في ذاته والزيادة في صفاته لاستلزام ذلك افتقاره المنافي لكونه صمدا على الإطلاق، والمتفرد إلى نفي الشريك عنه في الذات والصفات واستحقاق الحمد من جميع الجهات (الذي لا من شيء كان) (1) فلا مادة له ولا أصل له ولا جزء له ولا موجد له كما كان ذلك للإنسان فإن له مادة هي التراب والمني وله أصل هو الأبوان وله أجزاء تأليفية وفاعل يوجده. وفي وصفه تعالى بالوجود رد على الصنف الثان من الملاحظة، وفي تنزيه وجوده عن الأمور المذكورة رد على جميع الفرق المبتدعة والمذاهب الباطلة فإنهم وإن لم يصرحوا بافتقار وجوده إلى الأمور المذكورة لكن يلزمهم ذلك من حيث لا يشعرون (2) (ولا من شيء خلق ما كان قدرة) (3) الظاهر أن " كان " تامة بمعنى وجد وقدرة بالنصب على التمييز أو بنزع الخافض وإن كان شاذا في مثله. وفي بعض نسخ هذا الكتاب وكتاب التوحيد للصدوق " بقدرة " وهو يؤيد الثاني أي لم يخلق ما وجد من الممكنات بقدرته الكاملة من مثال سابق يكون أصلا له ودليلا عليه ولا من مادة أزلية كما زعمت الفلاسفة من أن الأجسام لها أصل أزلي هي المادة (4) بل هو المخترع للممكنات بما فيها من

_____ = الصفات الكمالية والأول مقام الذات فقط من

غير ملاحظة الأسماء والصفات، وربما يقال: الواحد يشير إلى نفي الشريك، والأحد إلى نفي الأجزاء والتركيب، وإلا العالم. وأما الصمد فقد سبق باب مفرد لتفسيره. (ش) 1 - قوله: " لا من شيء كان " إذ لو كان من شيء كان ذلك الشيء أولى بوجود الوجود، والكائن عن غيره محتاج إلى غيره ممكن مخلوق. (ش) 2 - قوله: " لكن يلزمهم ذلك من حيث " أما المجسمة فواضح لأن الجسم مركب والمركب محتاج إلى أجزائه وأما المثبتون للصفة زائدة على الذات فلأنه يلزمهم ما يلزم القائلين بتعدد الواجب. (ش) 3 - قوله: " لا من شيء خلق ما كان " إن قيل هذا مخالف للحس فإننا نرى أنه تعالى خلق كثيرا من الأشياء من شيء فإنه خلق الإنسان من النطفة، والشجر من البذر، وخلق كل دابة من ماء، قلنا: ليس المراد أنه تعالى خلق جميع الكائنات ابتداء اختراعا لامن شيء، بل مراده أنه خلق أول ما خلق كذلك، وأما ساير ما خلقه بعد الوجود الأول فلا يستحيل أن يخلقه من شيء، والدليل عليه على ما ذكره صدر المتألهين - قدس الله سره - أن المخلوق الأول لو كان خلق من شيء فلا يخلو إما أن يكون ذلك الشيء واجب الوجود أو ممكن الوجود فإن كان ذلك الشيء واجب الوجود ثبت الشريك له تعالى في وجوب

وجوده، وهو باطل، وإن كان ممكن الوجود كان مخلوقا له تعالى قبل المخلوق الأول وهذا خلف.
وقال (قدس سره): كل ما كان في وجوده محتاجا إلى شئ لم يكن أول مخلوق كالمركب المحتاج
إلى الأجزاء والصورة المحتاجة الى المادة والعكس والنفس المتعلقة بالبدن والزمان
المحتاج الى الحركة والحركة المحتاجة الى الجسم والحادث الزماني المحتاج إلى معنى
زمان، فالمخلوق الأول ليس مركبا ولا صورة ولا مادة ولا نفسا ولا يحتاج إلى مضي زمان قبله
وإلا احتاج إلى حركة سابقة واحتاج الى جسم متحرك فكان ذلك الجسم قبله ولم يكن أول
مخلوق. (ش) 4 - قوله: " من أن الأجسام له أصل أزلي هي المادة " هذا مذهب الدهريين
والحرثانيين يظنون أن المادة غير مخلوقة وأنها
